حماية يرحب بمقاطعة شركة "أديدس" للاتحاد الإسرائيلي لكرة القدم، ويطالب شركة "بوما" بفسخ عقدها مع الإتحاد الإسرائيلي، ويدعو المجتمع الدولي إلى إلزام الاحتلال الإسرائيلي بإحترام أحكام القانون الدولي

رحب مركز حماية لحقوق الإنسان بقرار شركة "أديداس" (Adidas)، القاضي بتوقفها عن رعاية الإتحاد الإسرائيلي لكرة القدم.

الجدير ذكره أن أكثر من "١٣٠" نادي كرة قدم طالب في مارس الماضي شركة الملابس الرياضية الألمانية الشهيرة "أديداس" إلى إنهاء رعايتها لإتحاد كرة القدم الإسرائيلي، بسبب تواطؤه في اضطهاد الشعب الفلسطيني، حيث يضم الإتحاد الإسرائيلي ستة أندية كرة قدم موجودة في مستعمرات إسرائيلية غير شرعية، مقامة على أراضي الفلسطينيين وتقوم بسرقة مواردهم.

وقد تبع هذه المطالبة حملة عالمية، دعا من خلالها ناشطو المقاطعة ومدافعون عن حقوق الإنسان شركة "أديداس" لإنهاء رعايتها للمباريات المقامة على أراضٍ فلسطينية مسلوبة، حيث تسلمت الشركة في مقرها في هولندا في يونيو الماضي عريضة دولية تحمل توقيع "١٦,٠٠٠" ناشط ومدافع حقوقي، تدعو "اديداس" لاسقاط رعايتها للاتحاد الاسرائيلي لكرة القدم.

وقد استجابت "أديداس" لهذه المطالب، وصرحت بتوقفها عن رعاية الإتحاد الإسرائيلي لكرة القدم، كما بينت أنها أثارت موضوع أندية المستوطنات الإسرائيلية مع الإتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا)، حيث طالبته بالفصل في مسألة فرق المستوطنات الإسرائيلية من خلال إتباع مبادئ القانون الدولي وسياسة حقوق الإنسان لديهم.

وفي السياق يشار إلى أن شركة "بوما" الألمانية للملابس الرياضية حلت مكان "أديداس" كراعياً لإتحاد كرة القدم الإسرائيلي بموجب عقد وقعته مع الإتحاد مدته أربع سنوات.

مركز حماية لحقوق الانسان إذ يعبر عن ارتياحه لقرار شركة"أديداس"، وإذ يثمن الجهود المبذولة على الصعيد الدولي الداعية لمقاطعة الاحتلال، فإنه يحذر شركة "بوما" من التورط في دعم منظومة التوسع الاستيطانية الإسرائيلية، التي تهدف إلى تهجر الشعب الفلسطيني من أرضه بصورة غير مشروعة، ويدعوها لاحترام إلتزاماها الدولي والمتمثل في توقيعها على الميثاق العالمي للأمم المتحدة (الخاص باحترام الشركات لمعايير المسؤولية المجتمعية)، والذي يجبرها على إحترام حقوق الإنسان.

وبدوره يشدد المركز على أن الصمت الدولي على جرائم دولة الاحتلال وتقبل تجاهلها ورفضها الإمتثال لرغبة المجتمع الدولي لا يمكن إلا أن يرسخا من سلوكها كدولة فوق القانون تقترف من الانتهاكات ما شاءت دون مساءلة أو حساب الأمر الذي يلقي على المجتمع الدولي بمسئولية إلزام الاحتلال الإسرائيلي بالقانون الدولي ومبادئه.

وفي ضوء ذلك فإن مركز حماية لحقوق الانسان يؤكد على الأتي:

١. على المجتمع الدولي وأحرار العالم والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة انتهاج المقاطعة العسكرية والإقتصادية إن لزم الأمر، للتصدي لإسرائيل وإجبارها على وقف انتهاكاتها والإذعان لرغبة المجتمع الدولي وقرارات الشرعية الدولية.
٢. إن موقف شركة أديدس موقف شجاع يأتي في سياق الكشف عن جرائم الاحتلال الإسرائيلي، التي تمارس في إطار سياسة ممنهجة تستهدف الوجود الفلسطيني.
٣. إن موقف شركة " بوما" يتنافي ويتعارض مع مدونة سلوك الشركة والتي نصت على أنها ملتزمة باحترام حقوق الإنسان وأنها، ويطالبها بفسخ عقدها الموقع مع الإتحاد الإسرائيلي.

"أنتهى"

٢٠١٨/٠٨/٠٧